الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.64

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
19 September 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والستين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ، ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة وينسلي .....(استراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات الحسابية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(أ) عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء المالي والإداري للأمم المتحدة (تابع)

مبادئ توجيهية لمعايير المراقبة الداخلية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-43160 (A)
0043160

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات الحسابية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(أ) **عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام** (تابع)

((A/54/5 (Vol. II) و A/54/748 و A/54/801)

١ - **السيد وودوارد** (مجلس مراجعي الحسابات): عرض تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ((A/54/5 (Vol. II)) باسم رئيس المجلس، وأشار إلى بعض النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلص إليها المجلس.

٢ - وأوضح أن المجلس وجد أن مطالبات من البلدان المساهمة بقوات يبلغ مجموع قيمتها ٣٢٠,٨ مليون دولار لم تسجل في الحسابات، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى أنه لم يتم تجنيب أموال كاحتياطي لتسوية هذه المطالبات. وقد أدى الاستعراض الدوري الذي أوصى المجلس بإجرائه للالتزامات غير المسددة إلى تحقيق وفورات قدرها ٣٨٩,٣ مليون دولار نتيجة لإلغاء التزامات غير مسددة متعلقة بالفترتين السابقة والجارية. ونتج عن إنشاء نظام التخطيط العالمي لعمليات الشراء، وهو ما أوصى به المجلس أيضا، إلى تحقيق وفورات قدرها ٨٠٢ ٠٠٠ مليون دولار في فترة الاثني عشر شهرا المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وأخيرا، لم يستطع المجلس تأكيد صحة المعلومات المتعلقة بالتصرف النهائي في موجودات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بسبب عدم توفر الوثائق المؤيدة ذات الصلة.

٣ - وذكر أن توصيات المجلس بشأن تناول تلك النتائج المحددة هي أن يكفل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ظهور جميع النفقات المتصلة بكل فترة مالية في الحسابات وأن يقوم المكتب وإدارة عمليات حفظ السلام بتحسين التنسيق فيما بينهما لكفالة دقة الإبلاغ المالي. كما يوصي بأن تستطلع إدارة عمليات حفظ السلام مجالات إضافية يطبق فيها نظام التخطيط العالمي لعمليات الشراء وباتخاذ إجراءات للعثور على السجلات المتصلة بالتصرف في موجودات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وكفالة العمل في المستقبل على توفر هذه السجلات على الفور لاستعراضها في عملية مراجعة الحسابات.

٤ - وقال إن المجلس استعرض حالة تنفيذ توصياته بشأن الفترتين الماليتين المنتهيتين في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وأكد أنه لا توجد مسائل معلقة فيما يتصل بتقريره عن فترة الثمانية عشر شهرا المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٥ - وأضاف أن المجلس أحاط علما أيضا بالطلب الوارد في تقرير اللجنة الاستشارية (A/54/801) بأن يرصد بصورة منتظمة ما طلبته الجمعية العامة من عمليات خاصة لمراجعة الحسابات وأن يقدم تقارير عن ذلك إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية، حسب الاقتضاء، عن آثار مثل هذه الطلبات الخاصة على قدرته على تحديد أولويات مراجعة الحسابات، بما في ذلك إتاحة مهلة كافية لإعداد التقارير عن مراجعة الحسابات. وقال إن المجلس يقدر للجنة الاستشارية مشاعرها وسيحاول تلبية طلبها.

٦ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية أعربت عن القلق أيضا بشأن المبالغ الضخمة المتأخرة السداد فيما يتصل بالأنشطة المتعلقة بالموظفين والأنشطة غير المتعلقة بالموظفين؛ وقال إن المجلس سيتابع هذه المسألة في عمليته القادمة لمراجعة الحسابات.

٧ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المتصل

بالموضوع (A/54/801)، فرحب بتقديم تقرير المجلس للجنة الاستشارية في الوقت المناسب، الأمر الذي سهل استعراضه لميزانيات حفظ السلام.

٨ - وقال إن اللجنة الاستشارية طلبت أن يرصد مجلس مراجعي الحسابات بصورة منتظمة عبء العمل الناجم عن طلبات إجراء عمليات خاصة لمراجعة الحسابات وأن يقدم تقارير عن ذلك إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية، حسب الاقتضاء، عن قدرة المجلس على تحديد أولويات مراجعة الحسابات، بما في ذلك إتاحة مهلة كافية لإعداد التقارير عن العمليات الخاصة لمراجعة الحسابات (الفقرة ٤). وأضاف إن اللجنة الاستشارية توجه الانتباه للممارسة التي تتبعها الأمانة العامة بشأن رد التكاليف المتعلقة بالموظفين والمعدات وسداد مطالبات العجز والوفاة للبلدان المساهمة بقوات (الفقرة ٧). وفيما يتعلق بإدارة المخزونات، فإن النتيجة التي خلص إليها المجلس تدل على أنه يلزم بذل المزيد من الجهد لمعالجة نواحي الضعف التي تحددت في التقارير السابقة. ولئن كان بعض التحسن قد حدث في ممارسات الشراء، فقد وقف المجلس على عدد من المثالب التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. وفي هذا الصدد تطلب اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا شاملا بشأن استعمال نظام مراقبة الأصول الميدانية ومدى الفائدة التي عادت منه على عملية شراء أصول حفظ السلام وإدارة هذه الأصول (الفقرة ٢١).

٩ - وذكر أن اللجنة الاستشارية علقت أيضا على النتائج التي خلص إليها المجلس بشأن اختيار أفراد الشرطة المدنية وإجازة تعيينهم وإلحاقهم بالعمل (الفقرة ٢٢)، وأضاف أن تلك التعليقات ينبغي أن تقرأ مشفوعة بالملاحظات التي أوردتها اللجنة الاستشارية في تقريرها عن حساب الدعم لعمليات حفظ السلام (A/54/832) وتقريرها عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/54/841).

١٠ - وقال إن اللجنة الاستشارية تعرب عن عدم رضاها (الفقرة ١٤) عن التدابير التي اتخذها الإدارة حتى الآن بشأن ما توصلت إليه مراجعة الحسابات التي أجراها المجلس بشأن فقد حواسيب حجرية في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. وفي ضوء ما توصل إليه المجلس، فإن اللجنة الاستشارية تطلب إجراء تحقيق واف بشأن الظروف التي أدت إلى فقد الحواسيب الحجرية.

١١ - وأوضح أن تقرير الأمين العام عن المبادئ التوجيهية لمعايير المراقبة الداخلية (A/54/427) قدم وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٣/٤٥٥. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بأن الأمانة العامة تعتزم تنفيذ توصيتها.

١٢ - **السيد راموس** (البرتغال): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، بالإضافة إلى النرويج، فقال إن التأخير في تقديم الوثائق عمل مرة أخرى على إعاقة أعمال اللجنة. ومراجعة الحسابات مهمة إشرافية هامة، ويسر الاتحاد الأوروبي أن توصيات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ قد نفذت بالكامل، إلا أنه يلاحظ أن المجلس لم يزود دائما بكل المعلومات اللازمة للوفاء بولايته، التي ينبغي أن يتلقى المساعدة من الأمانة العامة في النهوض بها.

١٣ - وتطرق إلى التوصيات المحددة، فقال إن الاتحاد الأوروبي يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها من أنه ينبغي التوسع في استعمال التكنولوجيا لإدخال طريقة أكثر كفاءة للموافقة على القسائم الداخلية والتصرف بشأنها. وهو يلاحظ بقلق أن عملية إدارة بعثات حفظ السلام لا يتم فيها

تطبيق سياسة لاسترداد المبالغ المستحقة على الموظفين للمنظمة، ويشدد على أن الإدارة والموظفين يتساوون في تحمل المسؤولية عن كفالة التقيد بالقواعد المالية ذات الصلة

١٤ - وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بقلق انعدام إحراز تقدم في إدارة المخزونات في عمليات حفظ السلام ويرى أن الحاجة تدعو إلى تقليل مخاطر الخسارة والمشتريات الزائدة عن الحاجة أو التي لا ضرورة لها. وهو يوافق اللجنة الاستشارية في أن وحدة الموجودات في نظام مراقبة الأصول الميدانية من شأنها أن تحسن كثيرا قدرة المديرين على مراقبة مخزونات البعثات ومراجعة حساباتها. وينبغي أن يؤدي استعمال نظام فعال وذي كفاءة لمراقبة الأصول التي تستعمل أو تحول من جانب البعثات إلى تحقيق وفورات للمنظمة. وتدريب الموظفين من الشروط الأساسية لإدارة الموارد بكفاءة، والاتحاد الأوروبي يشاطر المجلس رأيه بشأن إعادة العمل بنظام تدريب الموظفين الإداريين الرئيسيين مشفوعا بالتزام بالاستعداد للنقل للخدمة في بعثات حفظ السلام.

١٥ - وأشار أخيرا إلى أن الشرطة المدنية تمثل عنصرا بالغ الأهمية في العمليات الحديثة. والمتطلبات الميدانية تؤكد الحاجة إلى توخي أقصى درجة من الحرص في عملية الاختيار، ومسؤولية ذلك تقع على كاهل الدول الأعضاء كما تقع على كاهل الأمانة العامة.

١٦ - **السيد كريستيان** (غانا): قال إن عضوية غانا في مجلس مراجعي الحسابات ستنتهي في حزيران/يونيه بعد أن خدمت فيه ٢٤ سنة. وأشاد بهيئة غانا لمراجعة الحسابات لما قامت به من عمل شاق وما أبدته من تفان في المساهمة في تحقيق كفاءة المجلس وفعاليته.

١٧ - وأعرب عن سرور وفده لملاحظة ما أحرز من تقدم في كفالة الانتظام في رصد ومطابقة القسائم الداخلية. وقال إنه مما يبعث على الرضا أن المعاملات الداخلية بانتظار التجهيز فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام قد انخفضت انخفاضا كبيرا من رصيد مدين قدره ٢٤,٣ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٢,٤ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وأن الإدارة خفضت أيضا الرصيد الدائن على مدار تلك الفترة فيما يتعلق بالقسائم الداخلية بانتظار التجهيز. وقد زادت قيمة المشتريات التي يمكن للبعثات الميدانية تولي أمرها بموجب السلطة المفوضة لها إلى ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، ومع ذلك لم تعد خطط للمشتريات إلا ثلاث فقط من تسع بعثات ميدانية فحصها المجلس، مما أدى إلى شراء بنود مماثلة في عمليات شراء متفرقة. ووفده يحث بقوة على أن تولي البعثات الميدانية الاهتمام الواجب لدليل المشتريات من أجل تحقيق وفورات الحجم.

١٨ - وأضاف أن المجلس نصح بإعادة النظر في أسلوب شراء بنود بموجب عقود على أساس التسليم على ظهر السفينة لكفالة التمشي مع القواعد المالية ودليل المشتريات، وقد علقت اللجنة الاستشارية على هذا الموضوع في تقريرها (A/54/801). على أن وفده يلاحظ مع القلق أن بعض بعثات حفظ السلام لم تقدم تقييمات لأداء الموردين الذين تزيد قيمة عقودهم على ٢٠٠ ٠٠٠ دولار كما تشترط القواعد. ولذلك فهو يؤيد توصية المجلس بأن تتقيد جميع البعثات الميدانية بالإجراءات المقررة بشأن تقديم التقارير عن أداء الجهات البائعة والمتعهدين.

١٩ - وأعرب عن قلق وفده للمخالفات التي تم الإبلاغ عنها في مجال تصفية بعثات حفظ السلام. وقال إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لكفالة تطبيق القواعد والأنظمة والإجراءات المقررة.

٢٠ - **السيد أور** (كندا): قال إن الميعاد الذي صدر فيه تقرير مجلس مراجعي الحسابات ((A/54/5 (Vol. II)) -

وتعميمه قبل أسبوع واحد من نظر اللجنة فيه وأقل من شهرين قبل نهاية الفترة المالية الجارية لعمليات حفظ السلام – أمر يحتاج إلى تحسين جذري لكي تتمكن الدول الأعضاء من عمل تقييم سليم للمعلومات التفصيلية المقدمة. ولئن كان وفده يفهم تشابك المهام التي ينطوي عليها إعداد البيانات المالية وترجمة الوثيقة وإجراء مراجعة حسابات لمختلف البعثات العاملة في جميع أنحاء العالم، فإن كفالة النظر في التقارير على النحو السليم يتطلب أن تصدر التقارير المقبلة في أوائل شهر نيسان/أبريل من كل عام، لا سيما في ضوء الزيادة المذهلة في أنشطة حفظ السلام في الفترة المالية الجارية والفترات المالية القادمة.

٢١ – وأضاف أن وفده مترعج لما توصل إليه المجلس من أنه لم تسجل في الحسابات مطالبات يبلغ مجموع قيمتها ٣٢٠,٨ مليون دولار مقدمة من ٥٣ بلدا مساهما بقوات. وهو يوافق اللجنة الاستشارية في رأيها القائل بأن عدم تسجيل مثل هذه المطالبات يشكل قصورا جسيما يحتاج إلى الاهتمام على سبيل الاستعجال، كما أنه يتطلع إلى صدور التقرير الذي طلبته اللجنة الاستشارية عن الممارسة التي تتبعها الأمم المتحدة فيما يتعلق بحسابات الدفع والخصوم الطارئة, وينبغي أن يتناول هذا التقرير بالفحص أثر التأخير في اعتماد صحة المطالبات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات. فمن المبادئ المقبولة عموما أن الإقرار الذي يرد في ملاحظات البيانات المالية لا ينهض بديلا عن المعالجة المحاسبية السليمة. ومن الشيق معرفة كيف تسنى للمجلس أن يصدر رأيا خاليا من التحفظات بشأن البيانات المالية مع وجود سهو مادي.

٢٢ – وأشار إلى ما ذكره المجلس من أن التزامات غير مسددة تبلغ قيمتها ٣٨٩,٣ مليون دولار قد ألغيت أثناء الفترة المالية. ولئن كان وفده يرحب بانخفاض الخصوم، فإنه يتساءل عن السبب في أن المجلس لم يثر هذه المسألة في السنوات السابقة، وعن نوع إجراءات مراجعة الحسابات التي اتبعها للتأكد من صحة التزامات غير مسددة تبلغ قيمتها نحو ٧٠٠ مليون دولار كانت مسجلة في الحسابات في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٢٣ – وأضاف أن وفده يلاحظ من المعلومات المقدمة في البيان الأول أن الإيرادات تجاوزت النفقات بنحو ٨٨ مليون دولار، أي بقرابة ١٠ في المائة من مجموع الاشتراكات المقررة، على مدى الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وفي حين انخفضت الزيادة انخفاضا ضخما من نحو ١٣٥ مليون دولار في الفترة السابقة، فإن ما جرى عليه الحال باستمرار من المبالغة في تقدير الميزانيات أمر يثير القلق لدى حكومته، لا سيما من حيث أن كندا تدفع بالكامل الاشتراك المقرر عليها في ميعاده ودون شروط. وينبغي للمجلس أن يتقصى أسباب المبالغة المزمنة في تقدير الميزانيات وأن يقدم التوصيات المناسبة في هذا الشأن.

٢٤ – واستطرد قائلا إنه ينبغي للمجلس أيضا أن ينظر في أمر ما إذا كان ينبغي أن يركز أكثر في تقريره على المسائل الإدارية العامة التي تنطوي عليها عمليات حفظ السلام تسهيلا للدور الإداري الذي تضطلع به اللجنة الخامسة. فالتقرير يمكن أن يكون أقصر إذا استعملت رسائل إدارية في نقل مزيد من المعلومات، ومنها المعلومات المتصلة بتسجيل القسائم الداخلية ورموز نظام المعلومات الإدارية المتكامل واسترداد حسابات القبض. ومن المسائل الإدارية الأوسع التي ينبغي للمجلس أن يركز عليها مسألة توفير الموظفين في الوقت المناسب للعمليات، بما في ذلك القيام في الوقت المناسب ببيان الاحتياجات من الموظفين والإبلاغ الفعلي عن هذه الاحتياجات وتوخي السرعة في تدبير الموظفين. فهذه مسائل لها أهميتها الحاسمة لا سيما أن المنظمة قد أوكل إليها الآن عدد من عمليات حفظ السلام الجديدة.

٢٥ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده أيضا يأسف للتأخير في إصدار تقرير مجلس مراجعي الحسابات إذ أن ذلك لم يترك له وقتا كافيا لاستعراض التقرير والحصول على الموافقة على الإدلاء ببيان عن محتوياته.

٢٦ - وأضاف أن ما توصل إليه المجلس من أن مطالبات تبلغ قيمتها ٣٢٠.٨ مليون دولار لم تسجل في الحسابات إنما يدل على وجود خلل في النظام. وقد لاحظ وفده أن الإدارة أنشأت نظاما عالميا لتخطيط المشتريات وأعدت خطة لنخبة من الاحتياجات التشغيلية الرئيسية تم الوقوف عليها من ميزانيات بعثات فرادى، وأن استعمال الخطة العالمية قد حقق وفورات قدرها ٨٠٢ ٠٠٠ دولار في الفترة المعنية. غير أن المجلس وجد في الوقت ذاته أن ستا من بعثات حفظ السلام التسع التي فحص حساباتها لم تسترشد بأية خطة للمشتريات وكان من نتيجة ذلك أنه تم شراء بنود متماثلة في عمليات شراء متفرقة. ولذلك ينبغي اتخاذ تدابير لزيادة تحسين عملية الشراء.

٢٧ - واستطرد قائلا إن المجلس وجد أيضا حدوث زيادة في عدد أفراد الشرطة المدنية الذين أعيدوا إلى أوطانهم، لأسباب يعود بعضها إلى الرسوب في تعلم اللغة الإنكليزية أو اختبارات القيادة أو لأسباب طبية. ونظرا لشديد الحاجة إلى موظفين في مختلف البعثات، ينبغي أن توفر الأمانة العامة معلومات عن الإجراءات الجاري اتخاذها للتحسين في هذا المجال.

٢٨ - وتطرق إلى تقرير اللجنة الاستشارية (A/54/801)، فأعرب عن سروره لملاحظة أن الإدارة نفذت جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة الثمانية عشر شهرا المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وأنه لم تعد هناك أية مسائل معلقة. وأرجع هذا الإنجاز إلى ما قام به المجلس من أعمال جيدة، وهو إنجاز يعبر عن الجدية التي تتناول بها الأمانة العامة، وبوجه خاص إدارة عمليات حفظ السلام، النتائج التي يتوصل إليها المجلس وما يصدره من توصيات.

٢٩ - وقال إن وفده يلاحظ أن اللجنة الاستشارية طلبت موافاتها بنتائج الاستعراض المزمع قيام اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية بإجرائه للمعايير المحاسبية للأمم المتحدة. وينبغي أن تحيط الأمانة العامة اللجنة علما بالحالة الراهنة لذلك الاستعراض.

٣٠ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية أعربت عن القلق أيضا لضخامة المبالغ المتأخرة التحصيل فيما يتصل بالأنشطة المتعلقة بالموظفين والأنشطة غير المتعلقة بالموظفين نتيجة لعدم إعمال الإدارة لسياسة الاسترداد. وينبغي أن تبين الأمانة العامة السبب في عدم اتباع نهج استباقي بدرجة أكبر لاسترداد المستحقات القانونية.

٣١ - وقال إن وفده سيرحب بالحصول على معلومات بشأن الحالة الراهنة للتحقيقات التي تجرى بشأن الظروف التي أفضت إلى فقدان حواسيب حجرية في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. كما سيرحب بتلقي آراء الأمانة العامة بشأن توصية اللجنة الاستشارية الداعية إلى النظر في أمر نشر دليل المشتريات باللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة. ووصف هذا الدليل بأنه مجرد وثيقة داخلية لاستعمال موظفي الأمانة العامة وقال إنه لا يرى أي نفع في ترجمته إلى اللغات الأخرى للمنظمة.

٣٢ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية لاحظت مع القلق أن عملية تدليس في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك استمرت لما يربو على سنتين رغم وجود مراجع حسابات مقيم في البعثة. وينبغي للأمانة العامة أن تعكف على معالجة نواحي الضعف في المراقبة الداخلية التي أفسحت المجال لارتكاب التدليس وأن تقدم تقريرا عن ما اتخذته من تدابير

لمحاسبة الموظفين الآخرين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية الإشراف على الضوابط الداخلية.

٣٣ - **السيد هالبواش** (المراقب المالي): قال إنه سيرد في مرحلة لاحقة على النقاط التي أثارتها مختلف الوفود.

٣٤ - **السيد وودوارد** (مجلس مراجعي الحسابات): رد على الأسئلة التي أثارتها الوفود، فقال إنه فيما يتعلق بتاريخ إصدار تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/54/5 (Vol. II)، فإن المجلس استجاب لطلب اللجنة الاستشارية بأن يصدر التقرير في وقت مبكر لكي يكون متاحا لها وقت نظرها في ميزانية إدارة عمليات حفظ السلام. وقد سلم التقرير للجنة الاستشارية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وكان الوقت اللازم لترجمة التقرير إلى اللغات الرسمية الخمس الأخرى للمنظمة ولإصدار التقرير المستكمل هو الذي تسبب في التأخير اللاحق. غير أنه وافق في أن المجلس ينبغي أن يزيل أسباب القلق الذي تم التعبير عنه.

٣٥ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالسبب في أن مبلغ ٣٢٠,٨ مليون دولار لم يظهر في البيانات المالية بوصفه حسابات دفع فذلك لأن هذا المجال مجال شديد التعقيد والمجلس ذاته لم تتبين له الصورة الكاملة إلا ببطء. ويلاحظ المجلس أن المطالبات المقدمة في بعض الحالات من البلدان المساهمة بقوات و لم تقوّم تظهر بوصفها خصوم طارئة، في حين أنها لا تظهر بهذه الصفة في حالات أخرى. كما أن بعض المبالغ التي قوِّمت ظهرت بوصفها حسابات دفع، بينما لم تظهر بعض المبالغ الأخرى بهذه الصفة. وغرض المجلس هو كفالة أن تقدم البيانات المالية صورة كاملة للمطالبات المعلقة. و لم يظهر المبلغ موضوع البحث في التقرير لأن النظام المحاسبي المعمول به في الأمم المتحدة لا يجيز قبول المطالبات إلا إذا كانت الميزانية توفر أموالا لدفعها. وسيستعرض المجلس عملية عرض المطالبات في البيانات المالية.

٣٦ - وفيما يتعلق بموضوع الالتزامات غير المسددة، أوضح أن المجلس يكتشف دائما كل سنة التزامات غير مسددة لم تعد هناك حاجة إليها. ولذلك يسعى المجلس إلى التحقق من أن جميع تلك الالتزامات لا تزال صحيحة، وهذه مسألة سيلفت المجلس انتباه الأمانة العامة إليها.

٣٧ - وتعليقا على ما أشير إليه من أن تقرير المجلس يمكن أن يكون أقصر إذا أدرج بعض مادته في رسائل إدارية، قال إن تحديد الأمور التي يمكن أن تكون ذات أهمية لدى مجالس الإدارة مسألة تقديرية. وسيبقي المجلس هذا الاقتراح قيد الاستعراض وسيدرج في رسائل إدارية المادة التي يرى أنها لن تكون ذات أهمية لدى اللجنة.

٣٨ - واختتم كلامه قائلا إن المجلس سيتناول في اجتماعه في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ المسائل المتعلقة بالاحتياجات من الموظفين وعملية التوظيف.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء المالي والإداري للأمم المتحدة (تابع)

مبادئ توجيهية لمعايير المراقبة الداخلية

٣٩ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مسألة المبادئ التوجيهية لمعايير المراقبة الداخلية عندما أثيرت لأول مرة، اعتقد وفده أن من المعقول أن يتوقع من منظمة دولية كالأمم المتحدة أن تحترم المبادئ التوجيهية التي وضعتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. و لم يوافق اللجنة الاستشارية في رأيها القائل إن المعايير بالغة العمومية إلى درجة تجعلها غير مجدية، اعتقادا منه أنها يجب أن تطبق على جميع الموظفين بالنظر إلى المشاكل العديدة التي نشأت فيما يتعلق بالضوابط الداخلية.

٤٠ - **السيد أور** (كندا): قال إنه كان يمكن تلافي بعض المشاكل لو طبقت المبادئ التوجيهية للمنظمة الدولية

للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بالضوابط والفصل بين المهام. وسأل عن الأثر الذي قد يترتب من تنفيذ تلك المعايير على استكمال النظام المالي والقواعد المالية.

٤١ - **السيد راموس** (البرتغال): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن الاتحاد يوافق الولايات المتحدة وكندا كما يوافق في أن المبادئ التوجيهية يجب أن تدمج في قواعد الأمم المتحدة.

٤٢ - **السيد كونر** (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): قال إن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية أوشك على الاكتمال. أما المبادئ التوجيهية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فلم تدرج ولهذا لن يكون لها أثر على التنقيح.

٤٣ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن ظاهر الأمر يشير إلى أنه قد يكون هناك بعض النفع من إدماج المبادئ التوجيهية في القواعد والنظم، وسأل عما عسى أن يكون مطلوبا لكي يتسنى إدماج تلك المبادئ.

٤٤ - **السيد كونر** (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): قال إن الأمانة العامة حاولت إدماج المبادئ التوجيهية في نص القواعد والنظم المالية بلغة تميزها عن القواعد الأكثر تحديدا. غير أن الشكل الذي اقترحته لعمل ذلك لم ينل موافقة اللجنة.

٤٥ - **السيد راموس** (البرتغال): قال إن الاتحاد الأوروبي يحبذ الإدماج، ويريد أن يعبر مقرر اللجنة بشأن هذا الموضوع عن ذلك.

٤٦ - **السيد أور** (كندا): ألمح إلى أن اللجنة تستطيع أن تؤيد توصيات الأمين العام الواردة في الفقرة ١١ من الوثيقة A/52/867.

٤٧ - الرئيسة: قالت إن نص مشروع المقرر سيقدم إلى اللجنة للنظر فيه في جلسة قادمة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.